جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

أبواب نحوية
بين الأصل والفرع
دراسة وصفية تحليلية

الدكتورة
فاطمة محمد أحمد إبراهيم
أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة الباحة ـ المملكة العربية السعودية.

العدد الخامس والعشرون
للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م
الجزء الرابع
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب نحوية بين الأصل والفرع دراسة وصفية تحليلية

فاطمة محمد أحمد إبراهيم

قسم النحو والصرف ـ قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة الباحة ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: fatmaa.er@yahoo.com

الملخص :

اجتهد النحويون في وضع أصول النحو العربي منذ بداية الطور الأول البصري إلى أن انتهت جميع أبوابه في الطورين الثاني والثالث من أطوار النحو على يد الطبقة السابعة البصرية والخامسة الكوفية، فشمل النحو أبواب الصرف كذلك ، ثم وزعوا هذه الأبواب على ترتيب ماله الأولوية من الأصول، و الفروع التي تُحمل عليها ، مبتدئين بالأسماء والأفعال والحروف، فجرى الاتفاق بينهم على أنَّ الاسم هو الأصل لتمكّنه وقبوله حروف الجر والتنوين، والإسناد، النداء والتعريف بأل ، والفعل والحرف فرعان، ثم الحديث عن الإعراب والبناء في الأسماء فجرى القول على أن المعرب هو الأصل، لأنَّه؛ الأقوى وأصل الإعراب الضم ، وبعد ذلك تناولوا أصولية الجموع وفرعيتها؛ فاتفقوا على أنَّ التذكير هو الأصل والتأنيث فرعًا عليه.

أما أقوالهم عن أصولية الأفعال وفرعيتها، فقد قسموا الأفعال إلى ثلاثة أقسام باعتبار الزمن : ماضٍ حاضرٍ ومستقبلٍ ، ثم اختلفوا في أيهم أصل ومقدم .

وناقشتُ اختلافاتهم في الأصول والفروع واختلافهم في الفعل والمصدر أيهما مشتق من الآخر ، فذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر لخفته ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل لدلالته على الحدث ، وبعد ذلك فصَّلوا القول عن اهتمامهم بالأصول و إهمالهم الفروع ،مستشهدين بآيات الذكر الحكيم والشعر العربي ، ويشمل كلامهم مراعاة مراجعة الأصل الأقرب دون الفرع وقد أفاضوا في الدراسة عن انحطاط الفروع عن رتب الأصول بقولهم: إنَّ الفرع أحط رتبة من الأصل وتناولوا الأصول المنصرف عنها إلي الفروع وما جاء شاذًا منها للضرورة.

الكلمات المفتاحية: أبواب نحوية، الأصل والفرع، أطوار النحو، أصولية الأفعال.

Grammatical sections between parent and child, an analytical descriptive study

Fatima Mohamed Ahmed Ibrahim
Department of Grammar and Morphology - Department of Arabic Language - College of Arts and Humanities - Al-Baha University - Kingdom of Saudi Arabia
Email: fatmaa.er@yahoo.com

Abstract

The grammarians worked hard to establish the fundamentals of Arabic grammar from the beginning of the first stage at Basra until all its rules were finished in the second and third stages of the grammar by the seventh class at Basra and fifth class of Koufic. The theories of Arabic grammar at that time included the structure chapters, also . After that they classified all these chapters according to their necessity and priority into the fundamentals and the branches starting with nouns, verbs and letters. They agreed that the noun is the fundamental and this because it can be easily used and accompanied with prepositions, Noonation (Nunation) (tanween) and the definite article " solar laam " " lunar laam " . They also agreed that verb and the letter are two branches. Then they talked about the verbal expressions (indicative, subjunctive and jussive moods) and the structure of nouns and said that the verbal expressions noun is the origin because it is the strongest and the origin of the mood signs is " Damma " . After that they talked about the origin and the branches if the different kinds of the plurals and agreed that the masculinity is the origin and the feminity is a branch.

But according to what the grammarians said about the origin and the branches in verbs: - They sorted the verbs to three types the simple past , the simple present and the simple future and do not agreed which one of them is the origin and has the priority. Then Mohammad Bin Al Serag said that the present simple is the origin and has the priority.

Also, the grammarians had different opinions about the origins " sources " and the branches of the verb and the infinitive : -Which one is derived from the other? The Basra grammarians said that the verb is derived from the infinitive that is because it is lighter " easier " in use and pronunciation but the Koufic grammarian said that the infinitive is derived from the verb because it explains what is happening clearer.

After that, they classified the fundamentals and the branches according to the verses quoted from of the Holy Quran and the Arabic poetry. They also put in their consideration reviewing the near origin not the branch. They went deeply in study about degeneration of the branches comparing with the origin saying " The branch is downgraded from the origin. and they used the origin that are not commonly used than the used branches and the odd ones for necessity.

Keywords: grammatical sections, parent and child, stages of grammar, formal verbs.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله والصَّلاة والسَّلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي أنعم الله علينا بلغةٍ نزَّل بها قرآنه الكريم ، و نطق بها خير خلقه وسيدهم ، اللُّغة العربية التي ظلت متماسكة البنيان عبر مرّ السنين والدهور ،لم يستطع الأعاجم التأثير في اللّسان العربي بالرغم من الاتصال والتواصل في سبل العيش ، وبالرغم من أنَّ اللَّحنَ بدأ يتفشى عِنْدَ بعض العرب، فإن هناك مجموعةُ من أصحاب العقول السليمة نهضَتْ لتتصدى لهذا اللَّحن ، وليدفعوا عن اللغة الضرر ؛ فوضعوا قواعد لضبطها والحفاظ عليها ، وأُلِفت كتب كثيرة في هذا الشأن ، وبعد أنْ انتهوا من وضع تلك القواعد ، كان لهم ترتيب آخر ألا وهو " مسألة الأصول والفروع " ، فأردتُ أنْ أطرق هذاْ الباب ببحث تحت عنوان : (الموضوعات النحوية بين الأصول والفروع دراسة تحليلية).

أجمل العلماء أصول النحو في أربعة أصول وهي: (السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال)،فكانت هذه الدراسة تفصيل وتحليل لبيان الأصل في موضوعات النحو، والفرع الذي يُحمل على الأصل مع ذكر الشواهد القرآنية والشعرية التي استشهد بها النحويون والصرفيون وقد قسمْتُ مادته إلي ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : رتب الأصول في الأسماء والأفعال والحروف والفروع التي تُحمل عليها

المبحث الثاني: اهتمام النحويين بالأصول وإهمالهم الفروع

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثالث: الأصول المنصرف عنها إلي الفروع وما هو خارج عن كلام العرب.

منهج الدراسة:

اتبعتُ في هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يقوم على وصف المادة العلمية واستقرائها وتحليل مفرداتها

أسباب اختيار الموضوع والهدف منه:

دعاني إلى الخوض في هذا الموضوع تحليل مفردات موضوعات النحو التي لها المرتبة الأولى وما يُحمل عليها من الفروع فيما تناوله علماء اللغة العربية في هذا المجال .

مشكلات الدراسة:

ومن الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة الاختصار ؛ لأنَّ للعلماءِ في هذا الموضوع تفصيلات كثيرة وهي غاية في الأهمية ، تحوي مفردات النحو العربي ، وقد حاولت قدر الإمكان أنْ أُوفق في الجمع المفيد من هذه المادة متصفحة لقدر من أقوال العلماء من المصادر والمراجع والتي من أهمها :

- كتاب سيبويه " أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر " ، طبعة محمد عبد السلام هارون.
- (شرح المفصل) لابن يعيش "موفق الدين بن يعيش بن على بن يعيش" .
- (الأصول في النحو) لابن السراج " أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي " .
- الأشباه والنظائر في النحو، أبو الفضل " عبد الرحمن بن كمال أبو بكر جلال الدين السيوطي "

ومن الدراسات السابقة لموضوع بحثي

١/ (المحيط المجموع في الأصول والفروع في النحو) لابن يعيش الصنعاني ،كتاب محقق في رسالة علمية بجامعة أم القرى.

٢/ (نظرية الأصل والفرع في النحو العربي) د. حسن خميس الملـــخ. دار الشروق. الطبعة الأولى : ٢٠٠١م. عمان الأردن ، تناول الأصل والفرع في الفصل الأول في علوم العربية المختلفة " النحو ، الصرف ، العروض ، البيان ، الدراسات اللغوية " ، ثم أفرده بالدراسة في بقية الفصول.

٣/ (إبقاء حكم الأصل بعد الرجوع للفرع)إعداد: بهاد الدين عبد الوهـــاب الأستاذ المساعد للنحو والصرف – كلية التربية للبنات .

٤/ (قضية الأصل والفرع وأثرها في التضمين النحوي) إعداد : د. زينـــب سالم مصطفى.

٥/ (الأصول اللغوية المرفوضة في التراكيـــب النحـــو والصـــرف) لعلـــي عنبكي. دار الرضوان، اللغة العربية والأدب، كلية التربية بالخرج. ٨٣٩، ٨٣٧

٦/ (الأصول المرفوضة في التراكيب النحوية) د.حسن موسى الشـــاعر ،د. شريف النجار ، في المجلة الأردنية في اللغة العربية .والتي قد بيَّن فيها الباحث ماهية الأصول المرفوضة ، ثم الأسباب التي دعت العـــرب إلـــي رفضها، ثم شرع في تحليلها على الاسم والفعل والحرف.

يتفق الباحثون فيما مضى في هذه الدراسات السابقة ، فيمـــا يخـــتصَّ بالمنهجية التي تسير على بيان الرتب الأصلية ،ثم الفرعية التي تُحمل على تلك الرتب ، وهو ما جرت عليه دراستي بخلاف أثرها في التطبيق النحـــوي

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

في موضوع التضمين فيما أشارت إليه دراسة الباحثة د. زينب سالم في قضية الأصل والفرع آنفة الذكر.

أما الدكتور / حسن الشاعر ، فدراستي تتفق معه في التدرج المنهجي للأصول من اسم ، وفعل، وحرف. ولكني أوردت هذه الأصول المرفوضة جزء من الدراسة لبيان أن العرب ترفض الكلام الذي يخالف الأقيسة وتستعمله شاذًا. فيظهر الفرق بين الدراستين في آلية عرض المادة .

ثم ختمتُ البحثَ بخاتمة فيها تلخيص لما أوردته في موضوع الدراسة من خلال القدر المتناول لأقوال العلماء اللغويين، وأهم التوصيات والنتائج ، ثم فهرس المصادر والمراجع وأخيرًا فهرست الموضوعات .

أسأل الله تعالى أنْ تتم هذه الدراسة بالصورة الناجعة المفيدة وأنْ يتقبلها الله في ميزان حسناتنا ويجعلها من أعمالنا الصالحات .

الباحثة

التمهيد

وُفِقَ العلماءُ العرب في وضع مجموعة كبيرة من أصول النحو ،وكما هو معلوم أنَّهم كانوا يجوبون بوادي الحجاز ونجد وتهامة يجمعون أصوله وفروعه، وقد كان الاجتهاد في موضوعات النحو ودراساته في المدن الثلاثة " البصرة ، الكوفة، بغداد " ، حتى تمت أصوله ووضعت أبوابه، وقد انتهى الاجتهاد فيه في القرن الثالث الهجري على يد المبرد البصري وثعلب الكوفي بعد أن شمل معه أبواب الصرف [١].وستجري الدراسة في هذا البحث عن هذه الأصول التي جمعها العرب والفروع تليها في الترتيب وتحمل عليها .

فالأصل في اللغة هو: مفرد وجمعه على أُصول ولا يُكَسَّر على غير ذلك – أي يُغيَّر– وأصَّلَ الشيءَ : قتَله عِلْمًا فعَرفَ أَصلَه ويقال : إنَّ النخلَ بأرضنِا الأصيل أي هو به لا يزال ولا يَفْنى ، ورجل أصيل له أصل[٢] .والفرع في اللغة يجمع على فُرُوع ، ولا يُكَسَّر على غير ذلك ، وفَرَّعَ إذا انْحَدرَ ، وقال ابن بري عن أبي عبيد أفرَعَ في الجبل صَعَّدَ ، وأفرعَ منه نزل ، وقال ابن الأعرابي : فرَّع وأفْرعَ : صعَّدَ وانْحدّرَ من الأضداد[٣]. أما تعريف أصول النحو في اصطلاح العلماء : " علم يبحث فيه عن أدلة النحو

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، تأليف/" محمد الطنطاوي" ، تحقيق/ الأستاذ والدكتور / أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن إسماعيل / جامعة أم القرى ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، ص٤٠

(٢) لسان العرب /لابن منظور أبي الفضل "جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور" – الإفريقي المِصري– المجَلَّد الأول ، دار صادر للطباعة والنشر بيروت– لبنان ،ط١ سنة ٢٠٠٠م ، ص ١١٥

(٣) اللسان ج١١ ، ص١٦٤/١٦٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الإجمالية من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل " [١]، وهذا الاصطلاح ما يفصّله لنا ويجليه الحديث في دراستي عن الأسماء والأفعال التي يدل عليها القياس ، والألفاظ التي تسمع عن العرب الخُلّص وبيان مالها من ترتيب علمي ومنهجي في جميع المفردات التي تتناولها الدراسة التثنية والجمع : كالمذكر والمؤنث والنكرة والمعرفة والجموع ، ثم ما استقبح من كلام العرب وما ورد على وجه الشذوذ .

(١) الاقتراح في أصول النحو عبد الرحمن بن أبي بكر "جلال الدين السيوطي"، تحقيق وشرح/ محمود فجال وسمى شرحه " الإصباح في شرح الإيضاح ،ط١سنة ١٤٠٩ه – ١٩٨٩م ،دار القلم – دمشق ص ٤٠

المبحث الأول

رتب الأصول في الأسماء والأفعال والحروف وفروعها

ورد عن صاحب الكتاب : (إنَّ الكلم في العربية اسم وفعل وحرف) ، الاسم كرجل ، وفرس والفعل أمثلته أخذت من لفظ الأسماء ، وبُنِيَتْ لما مضى وما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع)، والظاهر من كلامه مراعاة الترتيب المنهجي والعلمي الواضح الذي يبين ماله الرتبة الأولى في الذكر وهو الاسم .

على ذلك اتفق النحويون على أنَّ الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لذلك جعلوا فيه التنوين دونهما ، ولأنَّ الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلًا ،ويوجدُ كلام مفيد كثيرًا لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدلَّ ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه ، وأيضا فإنَّ الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبرًا به –كالجملة الفعلية الواقعة خبرًا– والحرف لا يخبر به و لا يخبر عنه ، فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي " يخبر به ويخبر عنه " دون الفعل والحرف دلَّ ذلك على أنَّه أصل في الكلام دونهما، ويدخل في الدليل على أصالتِه باب القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم؟ قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء ، وذلك أنَّ الأفعال أحداث الأسماء ، ، والاسم قبل الحرف ، لأنَّ الفعل منه ، والفاعل سابق لفعله.

نجد في الحديث عن الأسماء والأفعال السابق الذكر أن المكانة الأولى عندهم للاسم وهذا الشرف يأتي من قوتها بالتمكن وتمثله جمل الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل والمفعول به.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تحدث فيها ، وإعراب تؤثره ، والأسماء سابقة للإعراب والإعراب داخل عليها ، والحروف عوامل في الأسماء ، والأفعال مؤثرة فيها المعاني والإعراب قد وجب أنْ يكون بعدها [١].

وما ورد ذكره عن النحويين فيه دلالات واضحة على أنْ الاسم أصل والفعل والحرف فرعان .والأدلة على ذلك كثيرة على أنَّ الفاعل (الاسم) سابق لفعله (الفعل)، فنقول على ذلك : " إنَّ الضاربَ سابقُ لضربهِ الذي أوقعه بالمضروب " وعلى نحو ذلك فالفاعل سابق للحدث الذي فعلَه والحروف لا يجب أنْ تكون سابقة للأسماء والأفعال في ترتيب الأصول والفروع .

ومراعاة للترتيب النحوي في علوم اللغة العربية لبيان الأصول والفروع ، الكلام عن الإعراب والبناء وهو على ضربين : معرب ومبني والمعرب نفسه على ضربين : أحدهما الاسم المتمكن ، والآخر : الفعل المضارع ، وما عداهما من سائر الكلام مبني غير معرب وقد بدأ الحديث بذكر المعرب ؛ لأنَّه الأصل الأقوى والمراد به ما يجوز أنْ تدخل عليه حركات الإعراب[٢].

وهذا يعني أن الإعراب في الأسماء تغيير حركة آخرها ، والقياس في الأسماء أن تكون معربة وما بني منها نأخذه على الحمل وخروجه عن

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو، أبو الفضل "عبد الرحمن بن كمال أبو بكر جلال الدين السيوطي " راجعه وقدم له د. فايز ترحيني ، المجلَّد الأول ، دار الكتاب العربي ،ج١،ص ٧٩/ ٨٠

(٢) كتاب البيان في شرح اللُّمَع/ لابن جنَي" أبو الفتح عثمان بن جني" ،إملاء / الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ، دراسة وتحقيق / د. علاء الدين حمَويَّة ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط١سنة١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م ، ص٢٥

التمكن والتمكن في الأسماء بمعنى أن يتوالى على الاسم المعرفة مره والنكرة مره أخرى بالعلامة عليه . فشجر ورجل يتمكنان بدخول التعريف فتصبح الشجر والرجل .

أما البناء فيخالف الإعراب وهو لزوم آخر الكلمة صورة واحدة ، والمبني من الأسماء على ضربين : الضرب الأول مبني على السكون نحو " كَمْ، مِنْ، إذْ " وذلك حق البناء وأصله ، والضرب الثاني مبني على الحركة وينقسم إلي ضربين : أحدهما: حركته لالتقاء الساكنين نحو " أيْنَ ، كيفَ " وآخر حركته لمقاربته التمكن ومضارعته الأسماء المتمكنة نحو " يا حكمُ " ، في النداء وهو مبني على الضم لأنَّه قطع عن الإضافة(١).

والشاهد في ذلك أنه إذا وجدنا اسما مبنيا على السكون فلا تساؤل في ذلك لأنَّ الأصل في البناء أن يكون على السكون .

وهو ما أورده ابن يعيش بقوله: " البناء على السكون هو القياس " وذلك على وجهين : أحدهما : إن البناء ضد الإعراب وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة على حسب الدلالة والثاني: الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى السكون فلا يؤتى بعدها إلاّ لضرورة " (٢).

الحالات الإعرابية : ورد عن سيبويه في كتابه: " تجرى على ثمانية مجاري: النصب ،الجر، الرفع ، الجزم، الفتح ،الضم ،الكسر والوقف "

---

(١) الأصول في النحو /لأبي بكر "محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى ستة ٣١٦هـ ، تحقيق / د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ج١ ، ص٥١

(٢) شرح المفصل ، ابن يعيش " موفق الدين بن على بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ، م١ ، عالم الكتب ببيروت ،ج٣، ص٨٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويجمعها في اللَّفظ أربعة أضرب : " النصب والفتح " ضرب واحد " الجر والكسر " ضرب ولحد، " ومثلهما الرفع والضم والجزم والوقف[١].

وقد فصلنا ذلك بقول العلماء أن أَولوية الأصول في الحالات الإعرابية: كما ذكرنا أنَّ الإعراب الأصل الأقوى وهو على أربعة أضرب : رفع ونصب وجر وجزم ، فالرفع والنصب يشترك فيهما " الاسم والفعل " ، والجر يختص " بالأسماء " ولا يدخل الأفعال ، والجزم يختص بـــ " الأفعال " ولا يدخل الأسماء، وسمى الرفع رفعًا لأنَّه بارتفاعه يرتفع الكلام ، وقيل لأنَّه أول الكلام ، والنصب سمي بذلك لأنَّه وجد بعد الرفع فكأنَّه نصب عليه زيادة والبناء أربعة أضرب : " ضم وفتح وكسر ووقف ، ومن ذلك فالمعربات أصل والأصل فيها الرفع والأصل في المبنيات الوقف " [٢].

أصولية الاسم المعرب بدايته في الذكر عن الاسم الواحد ؛ لأنَّه الأصل، والتثنية والجمع فرعان عليه ولأنَّ إعراب الاسم الواحد بالحركات ، والتثنية والجمع إعرابهما بالحروف ، والأصل في الإعراب أنْ يكون بالحركات ، والأصل أولى بالبداية ، والاسم المعرب أيضا : "منصرف" "وغير منصرف" فالمنصرف هو الأصل لأنَّ أصل الأسماء كلها أنْ تكون منصرفة إلا إذا حدث سبب والأسباب التي تمنع من الصرف تسعة إذا اجتمع سببان منها في " اسم " لم ينصرف وذلك لأنَّ هذه الأسباب فروع ،والفعل فرع على الاسم فإذا صار في اسم من هذه التسعة الأسباب " سببان " فقد صار فيه فرعان ، وفي الحديث عن الأسماء كذلك أنها على ثلاثة أضرب : اسم لم يشبه الفعل ولا الحرف وهو ألامكن والأكثر أصالة والأخف عليهم وهو " النكرة " ، واسم

(١)الكتاب ج٢، ص١٣
(٢)البيان ص٢٣

شابه الفعل فلم يخرجه الشبه من التمكن ، ولكن رتبته نقصت عما كان عليه وهو " غير المنصرف " ، واسم شابه الحرف فوجب أنْ يكون ناقص المرتبة لزوال تمكنه بكل حال وهو " المبني "

سبق ذكر أن الأسماء تعرب بالحركات لأنَّ الحركات أبعاض الحروف ، وبعض الشيء أخف من كله ، فقصد العلماء الخفة والتسهيل ،أما الأسماء الستة " أخوك، أبوك، حموك، وفوك، وهنوك، وذو مال جعلَ النحويون إعرابها بالحروف ، ليكون ذلك توطِئة للتثنية والجمع ، فيكون في الأصل ما كان للفرع.

و حديث النحويين عن أصولية الجموع وفروعها: قال ابن يعيش " هو على ضربين ما صح فيه واحدة وما كسر فيه ، فالأول ما آخره واوًا أو ياءً مكسور ما قبلها وبعدها نون مفتوحة، أو ألف والذي بالواو والنون لم يعلم في صفاته واوًا " (١)

والمنهجية العلمية في ترتيب الأصل والفرع واضحة وبيِّنة، فقد اتفق النحويون على أنَّ الجمع للأسماء دون الأفعال وهو على نوعين : جمع تصحيح وجمع تكسير ، والأصل في الجموع جمع التكسير ، لأنَّه يصلح لكل شيء من أولي العلم وغيرهم نحو: " رجال، ودور "

النكرة والمعرفة: قدمَّ الأشموني النكرة على المعرفة لأنها أصل ، وتحليل ذلك أنه لا يوجد لمعرفة الأول اسم نكرة ، والعكس وتجد نكرات لا معرفة لها ، فالمستقلَّ أولى بالأصالة أو الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يُعرَّفُ بعد ذلك(٢)

---

(١) شرح المفصل ج٥،ص٣

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، إشراف د. أميل بديع يعقوب ، م١ ،دار الكتب العلمية ،بيروت– لبنان ، ج١، ص٨٥/٨٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وجمع السلامة على ضربين " المذكر والمؤنث " : والجمع بالزيادة لا النقصان وما ورد عن النحويين في التذكير والتأنيث اتفاقهم على أنَّ المذكر هو الأصل ، والمؤنث فرعًا عليه ،وذلك لأنَّ هذا الجمع أخص فهو يكون لمن يعقل دون غيره ، وجمع المؤنث يكون لمن يعقل ولمن لا يعقل فتقديم الأخص أولى ، ولكنهم اختلفوا في أصلِه هو من الصفات أم أصله من الأعلام؟ أكثرهم يذهبون إلى أنَّ أصله في الصفات والقياس يدل عليه ، وأما من قال : إن الأصل فيه للأعلام ذلك لأنَّ أكثر الأعلام لا تُغَيَّرُ ، فالصفات تُجمع جمع تكسير لكثرة كونها لغير أولي العلم ،والجواب عن ذلك أنَّ الأسماء الأعلام الحكم فيها أنْ لا تجمع ، فالعّلمِيَّة الموجبة للتعريف هذه الصفة تزول عنها بالجمع حتى تزاد فيها الألف واللام للتعريف ، وإذا كانت العلمِيَّة تزول بدخول الجمع عُلِم أنَّ الجمع ليس بأصل للأعلام وأنَّ الأصل هو الصفات [١]وهو القياس

فصَّل النحويون الحديث عن أصولية الأفعال وفرعيتها ؛ فقالوا : إن الأفعال أثقل من الأسماء ، ومع ثقلها فروع على الأسماء من حيث اشتقاقها من المصادر ومن الأسماء ما هو فرع على غيره فحصلت المشاركة بين الأفعال والأسماء ومشابهتها وإذا أشبه الشيء بالشيء أُعطِي حكم من أحكامه على حسب قوة الشبه [٢]. مثل العلم " يزيدُ " يشبه الفعل المضارع " يزيدُ " بمعنى الاستمرار.

---

(١) / البيان ص٤٤/٤٥/ ٦٧

(٢) / شرح بن عقيل ، "بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري على ألفية ابن مالك" ج٢ ص٣٤٢

والأفعال على ثلاثة أضرب تنقسم بانقسام الزمان : ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ ، فأيُّ هذه الأفعال أقدم في الرتبة وأصل لها؟ قد اختلفَ النحويون في ذلك وكان " محمد بن السراج " يقول: الأصل في الأفعال الفعل الحاضر ، واستشهد بشيئين : أحدهما : إنَّ الأصل هو الاسم ، والاسم يدل على معنى هذا الفعل فلمّا قارنه دلَّ على أَنَّه أصل.

والثاني: إنَّ الأفعال المضارعة تَحُلُّ في موضع الصفات ، وأصل الصفات أن تكون ملازمة لموصوفاتها والملازمة ما يوجد في حال النطق به، فيعلم أنها أصل وأنَّ كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملًا ، وأول عمله أنْ يرفع الفاعل أو المفعول –إشارة إلى نائب الفاعل الذي هو مفعول في الأصل– " نحو قامَ زيدُ وضُرِبَ عمرو " (١)

وقال أبو إسحاق الزجاج : الأصل في الأفعال الاستقبال لأنَّ الفعل وضع للإخبار والإخبار يكون عما يوجد وعما لا يوجد ويكون في الاستقبال . وقال أبو على الفارسي : إنَّ العناية تقع بالشيء الموجود ، ثم ما يعرض له ، وفيه الحاضر الموجود والمستقبل والماضي غير الموجودين ، فالمستقبل والماضي في نفس المرتبة، وقد اختلفوا بعد ذلك هل الأفعال مأخوذة من المصادر أم المصادر مأخوذة من الأفعال ؟

الفعل والمصدر: مما يوضح لنا الأصول والفروع في النحو العربي من علوم اللغة العربية كذلك ، ما أورده علماء البصرة والكوفة في الفعل والمصدر أيهما أصل : فذهب البصريون : إلى أن الفعل مشتق من المصدر ،

(١) / الأصول في النحو ج١، ص٥٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل وأنه نقل أصل إلى أصل [١]. وقال أبو البقاء ولما كان الخلاف واقعًا في اشتقاق أحدهما من الأخر لزم بيان شيئين :

أحدهما: حد الاشتقاق والثاني: أن المشتق فرع على المشتق منه ، فالحد أقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني بقوله : الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل في تصاريفه على الأصل ، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق[٢] ولزم منه التعرض للفرع والأصل . وقال الزملكاني : مأخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في أن المشتق من الفعل أو عكسه ، هو الخلاف في حد الاشتقاق: وهو عبارة عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد، ويكون معناه مشترك كما أن حروفه الأصول مشتركة فيزاد على معنى الأصل تغاير اللفظين كمشتقات الضرب ، ونحو قوله تعالى: (فأقم وجهك للدين القيم) من قوله تعالى (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ)[٣]،ومما يشبه المشتق وليس بمشتق قوله تعالى: (وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ)[٤] فأصل كل واحد من الكلمتين غير أصل الآخر فـ " جنى " من جنى الشيء يجتنيه إذا قطعه و " الجنة " من جنَّهُ الله إذا ستره[٥].

---

(١) / المزهر في علوم اللغة وأنواعها / السيوطي" عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي" ، شرحه محم د جار المولى بك ومحمد أبو الفضل ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ص- بيروت ج١، ص٢٤٦

(٢) التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،لأبي البقاء (عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي) " ت/ د.عبد الرحمن سليمان ، مكتبة العبيكة ، ط١ ١٤٢١ص١٤٤

(٣) سورة الروم ، الآية (٤٣)

(٤) سورة الرحمن ، الآية (٥٤)

(٥) التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القران / لأبي الزملكاني (كمال الدين بن الزملكاني)٦٥١، تحقيق/ د.أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثى مطبعة المعاني – بغداد ، ط١سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م ، ص ١٦٩

والدليل على أنَّ الفعل مشتق من المصدر يتمثل في طرق منها : وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك إنَّ الفعل يدل على حدث وزمان مخصوصين ؛ فكان مشتقًا وفرعًا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب وطريقة أخرى : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل على معانٍ زائدة عن معنى المصدر .و قد تحدثَ النحويون كذلك عما هو مرفوض من الكلام عند العرب ، وهو ما يسمى بالأصول المرفوضة وقد جرى استعمالها على سبيل الخروج عن القواعد النحوية المتفق عليها وهي أصول ميتة ومفرداتها كثيرة نذكر منها بعضها على سبيل المثال لا الحصر لنعتبرها من ضمن تلك الرتب في موضوع الأصول والفروع .

" إذا أردنا بناء فاعلًا من " قلتُ و بعتُ " ، لزم أن يهمز موضع العين " وقد ورد عن سيبويه أعلم أن فاعلاً منها مهموز العين ، وذلك لأنهم يكرهون أنْ يجئ الأصل مجيء ما لا يصل منه ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف ، وكرهوا الإسكان والحذف لئلا يلتبس بغيره، فهمزوا "الواو والياء"، إذ كانتا معتلين بعد الألف ، كما أبدلوا الهمزة من " ياء " قضاء وسقاء حيث كانت معتلتين بعد الألف كقولهم خائف وبائع[١].

ونجد في ذلك استكراها من العرب للكلام الخارج عن القاعدة فقالوا بالهمز في فاعل وسببه الإعلال الذي في (بيع) بائع وخائف فهو من الأصول لكنها مستضعفة ، وفي قضاء و سقاء استكراها ؛لأنها من قضاي وسقاي بسبب العلة بعد الألف .

(١) المقتضب لأبي العباس "محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ "، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه ، عالم الكتب ج١، ص٩٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن تلك الأصول المرفوضة تقديم الخبر وتأخير المبتدأ وأيضًا : خبر المبتدأ الواقع بعد " لولا " نحو: " لولا زيد لخرج عمرو" ، تقديره " لولا زيدُ حاضرُ " [١].

قال ابن يعيش ارتبطتِ الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة ، وحذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى " حاضرُ " ، لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله.

وبعد ذلك كله نجد أن الارتباط لولا التقدير للخبر لكان أشبه بالجملة الواحدة لا انفصال بينهما

ومن الأصول المرفوضة كذلك : (افعل هذا إما لا) قال ابن يعيش ومعناه : إنَّ رجلًا أُمر بأشياء يفعلها فتوقف في فعلها ، فقيل له : افعل هذا إن كنت لا تفعل الجميع، وزادوا على إن (ما) وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجورًا.

وقد جعله الصبان من باب النداء فقال: (إن افعل كذا أيها الرجل) يخص الاسم الظاهر كأن افعل كذا أيها الرجل أي يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره كـ " نحنُ العرب " وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أنَّ المراد من الضمير هو المراد من الاسم الظاهر وحينئذٍ لا يصح هذا التقسيم إلا إذا كان أراد مشاركته غير الاسم الظاهر له في الضمير[٢]

---

(١) / المزهر في علوم اللغة ج١، ص ٢٤٧

(٢) / حاشية الصبان ، محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك . م٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ج٣، ص١٤١

ومن الأصول المرفوضة التي قال بها العرب منها أيضا : ما قاله ابن يعيش " بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر " لا " البته ويقولون : هو من الأصول المرفوضة.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع : الإخبار عن " سبحان الله " يصح ،كما يصح الإخبار عن " البراءة من السوءِ " ، لكن العرب رفضت ذلك، كما أنَّ " مذاكير " جمع لمفرد لم ينطق به فهو مرفوض، وأيضًا لييلية تصغير لشيء لم ينطق به ، وأصيلان تصغير لشيء لم ينطق به ، وإن كان أصله أن ينطق به ، وكذلك " سبحان الله " إذا نظرنا إلى معناه ،وجدنا الإخبار عنه صحيحًا ، لكن العرب رفضت ذلك ، وكذلك لِكاع ولكع ، وجميع الأسماء التي لا تستعمل إلا في النداء فهي عند الرجوع إلى معانيها نجد الإخبار ممكنًا فيها ، بدليل الإخبار عما في معناه ، لكن العرب رفضت ذلك(١)

وقولي إنَّ الأصل في الرفض على أن النداء طلب منادى ليقبل على مخاطبة مناديه وأن إمكانية الإخبار ضعيفة وفي جميع تقسيم العرب تكاد تكون منعدمة فالرفض أولى.

ومن الأصول المرفوضة عند العرب أيضًا القول: (زيدا أضربه) ،لأنَّه قد ضعُف فيه الرفع على الابتداء، والمختار فيه " النصب " ، ويستبعد إسناده فهو وحدة متماسكة كاملة البنيان لأنَّ حقيقة المسند والمسند إليه ما لا يستقل الكلام بأحدِهما دون صاحبه ، و " اضرب " ونحوه يستقل به الكلام وحده ، فكيف جاء هذا مرفوعًا ؟ الإجابة جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به واستغنى عنه بهذا الذي وضع مكانه ، وهذا وإن كان فيه بُعد لكن عند تدبره وجدنا له نظائر ،ويفسره لنا أنَّ الفعل " قام " أجمع النحويون على

(١) / شرح المفصل ج٤، ص١٥٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أنَّ أصله " قوم " ، وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره ، فكذلك " زيدا أضربه " ، كأنَّ أضربه قد وضع موضع مفرد مسند إلى زيد على معنى الأمر ولم ينطق به قط. ومن المرفوض أيضا : مصدر عسى لا يستعمل وإن كان الأصل ، لأنَّه أصل مرفوض[١] .على ذلك رفض العرب القول به فلا يمكننا القول بمصدره فهو خارج عن كلامهم.

وخير ما يوضح لنا اقتضاء القياس قول ابن الحاجب إن القياس أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ؛لأنَّ المبتدأ هو المحكوم عليه فالأولى فيه المعرفة ، أما كون الخبر نكرة ، هو قياس ولو عرفوه فهو مرفوض ولم يستقم ، لأنَّك إذا حكمت علي زيدٍ بالقيام في القول : زيدُ قائمُ ثم ذهبت لتعرفه لوجب أن يكون الذات المنسوب إليها القيام معروفة فتكون مخبِرًا بما لا يفيد المخاطب[٢]

وبعد الدراسة والجمع والتحليل لبعض آراء العلماء في الأصول المرفوضة اتضح رفض بعضهم لهذه الأصول مستدلين بالأدلة المنطقية التي أتت على أفواه علمائهم.

---

(١) الأشباهـ ،ج١. ص٩٨/٩٩

(٢) / الأمالي النحوية لابن الحاجب ٥٧(٠- ٤٦٤هـ) ، تحقيق هادي حسن حمّودي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ج٤ ، ص١١٥

المبحث الثاني

اهتمام النحويين بالأصول وإهمالهم الفروع

يوضح تأصيل الأصول في نفوس النحويين عبارات وجمل كثيرة منها قولهم : " صِغْتُ الخاتمَ " و" حُكْتُ الثوبَ " ونحو ذلك لأنَّ فعَلْت هنا متعدية وأصلها " فعَلت " بفتح العين لما جاز أن تعمل فعَلت ومن ذلك قوله(١) :

لِيَبكِ يَزيدَ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ وَمُختَبِطٌ مِمّا تُطيحُ الطَوائِحُ

والشاهد فيه : إطراح ذكر الفاعل في أول البيت وأنَّ آخره قد عاد فيه الحديث عن الفاعل وتقديره فيما بعد (ليبكه مختبطُ) ، فدلَّ على قوله على " ليبك على ما أراده من قوله ليبكه

ومما في نحو البيت قوله تعالى : (فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ)[٢] ، الشاهد : يسبح له فيها رجال.الشاهد " الفاعل رجالُ " ، لاهتمام العرب بالأصل

ولبيان ذلك الشرف عند النحويين أيضًا قولهم " مررتُ برجلٍ ضارب زيد وعمرا " [٣]، وليس زيد بقائم ولا قاعدا وكذلك قوله تعالى: (إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ)[٤]وإذا جاز أن تراعى الفروع فنحو قول الشاعر[٥]:

بدا ليَ أني لَستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقاً شَيْئاً إذا كان جائِيَا

مَشَائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها

---

(١)من شواهد التصريح ج ١ الخصائص ج٢/٣٥٣ ووردت نسبته للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ١ج/ ص٣٠٣

(٢) سورة النور ،الآية ٣٦

(٣) الأشباه والنظائر ج١،ص٣٥١

(٤) سورة العنكبوت، الآية/٣٣

(٥)زهير بن أبي سلمى ورد في السابق ص٣٥١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فالاهتمام بالأصول أولى وأجدر من مراعاة الفروع.

ويشمل كلامهم اهتمامهم بالأصل الأقرب دون الفرع : مما ورد في ذلك القول في ضمة الذال: (ما رأْيتُهُ منذُ اليومِ) ،شأنها عند العلماء، أنهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها ، وأرى ذلك لأنَّ الضم هو الأصل في " منذُ " ، وهو الأصل الأقرب وأول حالها: أن تكون ساكنة وأنها إنما ضمت لالتقاء الساكنين إتباعًا لضمة الميم ، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول ، فأما ضم ذال " منذُ " ، فإنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدَّر يدلُ على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين ، ولما زال التقاؤهما سكنت الذال في منذ. إذن ضمة الذال من قولهم : منذُ اليوم رُدَّ إلي الأصل الأقرب الذي هو " منذُ " بالضم، دون الأبعد المقدَّر الذي هو سكون الذال في " مَنْذُ " قبل أنْ تحرك فيما بعده، ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ،لأنَّ الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به وإن لم يجرِ على ألسنتهم استعماله

وجدتُ لمنذ تفصيلات كثيرة عند العلماء حول اسميتها وحرفيتها وبنائها فقد ذكر ابن يعيش في ذلك " حقها السكون لأنَّ السكون أصل البناء ،لكنها ضمت إتباعًا لضم الميم إذ النون خفيفة لأنَّها غنة في الخيشوم " [١]

ومن تلك التفصيلات التي وجدتها عند النحويين في مراعاة الأصل الأقرب دون الفرع ، أيضًا قول سيبويه في (سُودَد) ظهر تضعيفه لأنَّه ملحق بما لم يجئ، والإلحاق صناعة لفظية ومع هذا فلم يظهر ذاك الذي قدَّره

(١) / شرح المفصل ج٤،ص٩٥

ملحقًا هذا به ، فلولا أن ما يقدم الدليل عليه مما لا يظهر إلى النطق به بمنزلة الملفوظ به لما الحقوا سُردَدا و " سُوددا " بما لم يفوهو به[١].

وكذلك من مراجعتهم الأصل الأقرب دون الفرع قول الصرفيين في مطايا وعطايا أبدلوا الهمزة على ما في أصل المفرد من اللام وهو " مطية وعطية " ، وهما في الأصل " مِطَيوة وعَطَيوة " ، لأنَّهما من مطْوت وعطْوت، فأصل الياء " واوًا " رجوعًا إلي الظاهر الأقرب إليك دون الأبعد البعيد عنك تقوية لإعمال الثاني من الفعلين، لأنَّها الأقرب وللعلماء اللغويين نحويين وصرفيين في الأصولية والفرعية مراجعتهم للأصل ثم استئناف الفرع .

وما يفصل ذلك أنَّ العلماء استكرهوا الجمع بين ثلاثة ألفات من مثل مطايا وعطايا بألفين ووسطها همزة فهو ليس من كلام العرب رغم أنه أصل لكنه مستكره. فتصرفوا في دلالته.

ورد عن النحويين أنَّ أي حرف غير منقلب دعت الحوجة إلى قلبه حينئذٍ يرتجل له فرعًا ، ولا يراجع به أصلًا للإلحاق ومن ذلك: الألفاظ غير المنقلبة الواقعة أطرافًا للإلحاق أو التأنيث ، فالألفاظ التي للإلحاق كألف " أرطى " [٢] فيمن قال : " مأروط وحنبطى ودلنظى " ، وهي زيادتان في النون والألف، والألفاظ التي للتأنيث انفراد "فعالى" في وصف على "فعلان" نحو : سكران وغضبان وعلى " فعلى " ،كألف سكرى وغضبى وجمادى، والألفاظ التي للصيغة لا غير كألف ضَبَغْطَرْى وَقبعَثُرْى وزِبَعْرى، فمتى كانت

(١) الخصائص ، لأبي الفتح (عثمان بن جني) ، تحقيق/ محمد على النجار ، الأستاذ بكلية اللغة العربية ، ط٢، ج٢، ص ٣٤٣ج٢، ص ٣٤٣

(٢) أرطى ، مأروط : أي مدبوغ بورق الأرطى وهو شجر ووزنه فعلى إذا كانت الهمزة أصلية

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الحوجة إلي تحريك واحدة من هذه الآلفات للتثنية أو الجمع قلبت إلي " ياء " فنقول : " حَنْبطِيانِ ، أَرْطَيانِ[١] "

فوجدنا أن " الياء " هذه فرع مرتجل وليست مراجعًا بها أصل ، لأنَّه ليس واحدة منها منقلبة أصلًا لا عن " ياء " ولا غيرها.

وقد ورد في البسيط أن تعريف ألفاظ التأكيد أجمع أجمعون و جمعاء وجمع بالإضافة المقدرة كسائر أخواتها.

ثمَّ أفاض العلماء في الدراسة عن انحطاط الفروع عن رتب الأصول بقولهم : الفرع أحط رتبة من الأصل ومما يوضح ذلك نجد أنه لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد ، لأنَّه فرع عن الفعل في العمل،واسم الفاعل إذا جمع يعمل عمل المفرد نحو : " هؤلاءِ ضرَّابُ زيدًا " لأنَّه أصل له، وجمع اسم الفاعل لا يعمل إلا في هذا الموضع الذي يعمل فيه اسم الفاعل ، فلا يكون الأصل أقوى من الفرع و القاعدة حط الفروع عن رتب الأصول. قال الكسائي في قوله تعالى: (كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ)[٢] ، أنَّه نصب بعليكم على الإغراء كأنَّه قال : عليكم كتاب الله فقدم المنصوب وطبيعة الفروع منحطة عن رتب الأصول،وكونها تعمل فيما تقدم عليها فيه تسوية بين الأصل والفرع وهو لا يجوز[٣].

وجاء عن أبي البقاء اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضمير فيهما لأنَّهما فرعان على الفعل في العمل

---

(١) حاشية الصبان ،ج٤ ،ص١٠٥

(٢) سورة النساء من الآية (٢٤)

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن ربيع "عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي " ٥٩٩-٦٨٨ ، تحقيق ودراسة د. عيَّاد بن عيد الثبيتي – دار الغرب ،ط١ سنة ١٤٠٧-١٩٨٦م ص١٠٥٦

وتحمل الضمير ، وقد انضم إلى ذلك جريانه على غير من هو له فانضم فرع إلى فرع ،والفرع يقتصر عن الأصل، فيجب إبراز الضمير ليظهر أثر القصور ويمتاز الفرع عن الأصل .

فإننا نعلم أن اسم الفاعل والصفة المشبهة يشتركان في كثير من الصيغ والأحوال ، كذلك يشتركان في أنهما فرعان يحملان على الفعل.

كما جاء عن ابن يعيش قوله: إنَّه لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها ولا اسمها عليها ، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعًا عن الأفعال في العمل ، فتدنت من درجة الأفعال[١].

وقد ورد عند ابن الفلاح : إنَّما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره مع إمكان دخول النصب فيه لئلا يكون أوسع مجالًا من الأصل مع أنَّ الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الأصول ، ولأنَّه يشارك المذكر في جمع التصحيح فيشاركه في الإعراب ، والمذكر معرب بحرفين فأعرب هذا بحركتين وخص بالحركة لانحطاطه عن رتبة الأصل

وقال ابن عصفور : لما كانت الواو بمعنى (مع) في المفعول معه فرعًا عن كونها عاطفة ، لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها، فلم يقدموه على العامل وإنْ كان متصرفًا ، ولا على الفاعل فلا يقولون " والطيالسة جاء البرد " – فلا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل –ولا أنْ يتوسط نحو: " جاء الطيالسة البرد " ، لأنَّ الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الأصول[٢] والأصل " جاءَ الطيالسةُ والبردَ " .

---

(١) التبيين ، ص١٤٤

(٢) شرح الجمل الزجاجي،لابن عصفور، أبو الحسن "علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد النحوي الحضرمي الأشبيلي ٥٩٧-٦٦٩" ، الشرح الكبير، تحقيق/ د. صاحب أبو جناح ،ج٢،ص٤٥٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومما يوضح هذه الرتبة أيضًا: اختصاص الجر بالأسماء لأنَّه لو دخل على الأفعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهي فرع في الإعراب على الأسماء، لكان الفرع أكثر تصرفًا في الإعراب من الأصل ، وطبيعة الفروع تنحط عن الأصول في التصرف لا تزيد عليها ، فمنع الجر من الأفعال لذلك وقال النحاة وإنمَّا لم تعمل " ما " ، عمل ليس مطلقًا بل بالشروط المعروفة وهي أنْ يكون الخبر مؤخر أو أن يكون منفيًا وأنْ لا يقع بعد ما إن ، فإن " إن " تكف عمل " ما " عن العمل كما تكف " ما " إن عن العمل لأنها في الدرجة الثالثة في العمل ، لأنَّ " ما " مشبهه " بليس " وليسَ، مشبهه " بالفعل " ، وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل أبدًا ولا مختصًا ليفرق بينهما ، فنرى أنَّ تاء القسم اختصت باسم الله وإنْ كانت بدلًا من الواو تخفض في القسم كل ظاهر ، وإنَّما كان الاختصاص باسم الله في التاء لأنَّها مبدلة من " الواو " ، والواو بدل من الباء فيها في الدرجة الثالثة ، فلذلك اختصت ،ومن انحطاط الفرع عن الأصل كذلك الصفة المشبه باسم الفاعل عملت تشبيهًا باسم الفاعل واسم الفاعل عمل لشبهه في الفعل ، فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها مختصًا لأنَّها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول وله نظائر(١).

ومما انحط فيه اسم الفاعل عن الفعل بروز ضميره إذا جرى مجرى على غير ما هو له نحو : " هندُ زيدُ ضارِبتُه هي " و " زيدُ الفَرَسُ " من الفعل راكبه هو ،وفي كل موضع جرت فيه الصفة على غير ما هو له فالمشتق من الفعل وهو الصفة أحق ، ولو كان في مكان ضاربته نقول "

(١) الأشباه والنظائر ج١ ص ٣١٧

تضربه هي " ويركبه هو لم يبرز الضمير لقوة الفعل فالمشتق فرع في ذلك فيفضل الأصل على الفرع[١]

وقد جاء عن أبي البقاء لا فرع على " إن " ، وإن فرع على " كان " ، والفروع تنقص عن الأصول فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر إذا كانت فرع فرع ، ولما كان الفعل فرع على الاسم في الإعراب كما سلف الذكر ،لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم ،إذ من عادة العرب التصرف في الأصول دون الفروع وكذلك " أن " الناصبة للمضارع فرع و " أنَّ " المشددة، لأنَّ كلا منهما حرف مصدري ، ولما كانت فرعًا عليها ، نصبت فقط وأنَّ الثقيلة لأصالتها نصبت ورفعت و " أن " أصل نواصب المضارع " ولن وإذن وكي " بقية النواصب فروع عنها ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها لذلك عملت ظاهرة ومقدرة

وقد فصَّل العلماء كثيرًا في موضوع انحطاط الفرع عن الأصل وذكروا منه كذلك إضافة العدد إلى المميز لأنَّه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل ولو تصرف بالإضافة تصرفهما للزم مساواة الفرع والأصل. وهذا ما تراه الباحثة كذلك أن هذا التصرف يؤدي إلى المساواة بينهما .

ومن ذلك أيضا قول ابن هشام : قد نص العبدي على أنَّ " ما " لا تستعمل في الإباحة لأنها دخيلة على " أو " وفرع لها ، والفرع ينقص عن درجة الأصل كأنَّ العبدي لما لم يسمع لم يجز قياسه[٢]، وقد يكثر الفرع

(١) منير الدياجي في تفسير الأحاجي/ الإمام أبي الحسن "علم الدين علي بن عبد الصمد السخاوي" تحقيق/ سلامة عبد القادر المرافي ١٤٠٦- ١٩٨٥م ج١، ص٥١٠

(٢) الأشباه والنظائر ،ج١،ص٣١٧/٣١٨

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويقل الأصل ومن ذلك: إذا قيل " الواو " أكثر استعمالًا في القسم من " الباء " ، ورد السؤال التالي : كيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل ؟

والإجابة: لا يستبعد أنْ يكثر الفرع ويقل الأصل بضرب من التأويل من ذلك : " نَعم الرجل " –أكثر من نِعم الرجل بالكسر

وجاء عن سيبويه أعلم أن الشيء يقل في كلامهم وقد يتكلمون بمثله وذلك قبل تركهم استعمال الفعل في القوة نحو " فعَلْتُ " ، لئلا يلزمهم أنْ يجمعوا بين واوين في مثل " قووت " (١)

فنرى هنا أن الجمع بين الواوين أو الياءين أو الياء والواو فيه ثقل يلزم العلماء ترك استعماله والتصرف فيه ، وأمثلتهم على ذلك كثيرة كسيّد، من سيود وغيره.

ومما تناقله العلماء عن بعضهم البعض ويدل على اتفاقهم عليه أنَّ الفروع تحتاج علامات والأصول لا تحتاج إلى علامة، فقد قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس: وجدت ذلك بخط عثمان بن جني عن أبيه قال: بدليل أنك تقول في المذكر قائم وإذا أردت التأنيث قلت قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة، وتقول: رأيت رجلًا فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت: رأيت الرجل فأدخلت العلامة في الفرع الذي أردت التعريف، ولم تدخلها في التنكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين ليدل بها على استقباله ، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال ، ولو كان الاستقبال فيه أصلًا لما احتاج إلى علامة (٢)

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي الحسن "احمد ابن عبد الغفار الفارسي" ، جامعة الملك سعود،ط١ سنة١٤١٦-١٩٩٦ج٥، ص١٥٨

(٢)الأشباه والنظائر ،ج١،ص ٣١٩

وتفصيل ذلك أن المذكر أصل والمؤنث فرع عليه ، وأنَّ النكرة أصل والمعرفة فرع عليها كما ذكرنا في مبحث ترتيب الأصول والفروع التي تُحمل عليها ، لذلك امتنع دخول العلامة على الأصول ،لما لها من القوة والرتبة الأولى في الترتيب المنهجي في الموضوعات النحوية.

الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتتشبه الأصول بها :

ذكر ابن جني من ذلك قول ذي الرمة : " ورمل كأَورَاكِ العَذارى قَطْعَتُهَ "

والطبيعي أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الرمال ، فلما كثر ذلك واطَّرد عكس الشاعر التشبيه ، فجعل أوراك العذارى " أصلًا " وشبه به " الرمل " ، ونفصل ذلك بقوله قال : لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وإن كان مؤخرًا في اللفظ ،كأنَّه مقدم في الرتبة ، فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه وإن كان الفاعل مقدمًا والمفعول مؤخرًا ، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدمًا على الفاعل وإن كان مؤخرًا في قولنا: " ضربَ غلامَه زيدُ "

وقال ابن عصفور : " الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل ، أنَّهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة الإفراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد ، وكذلك أيضا جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لأنَّ التصغير فرع عن التكبير ، وجعلوا الألف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتنكير علامة ،لأنَّ التعريف فرع من التنكير ، فإن كان التنكير فرعًا عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التنوين " نحو قولك سيبويه وسيبويه آخر ، وأشباه ذلك كثير في اللسان[١]

(١) شرح الجمل لابن عصفور ج٢،ص٤٥٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

سبق تقسيمنا لمادة البحث إلى الأصول والفروع التي تُحمل عليها وقد وجدنا أنَّ العلماء قد تناولوا كذلك الأصول التي تُحمل على الفروع فمن حمل الأصول على الفروع : قال النحويون في حمل الأصول على الفروع أنَّــه لا يضاف " ضاربُ " إلى فاعله ومنهم: قال أبو عثمان : لا يضاف " ضــارب " إلي فاعله لأنَّك لا تضيفه إليه مضمرًا ، فكذلك لا تضيف إليه مظهــرًا، قــال وجازت إضافة المصدر إلى الفاعل لما جازت إضافته إلي مضمر.

نرى أن أبا عثمان قدم المضمر ، وحمل عليه المظهر ،لأن المضــمر حكمه أقوى في باب الإضافة من المظهر .، ونحن نعلم أن الظــاهر أصــل والمضمر فرع عليه ، فهنا حمل الأصل على الفرع ، لقوته في الإضــافة . ومن ذلك قول النحويين: إنما استوى النصب والجر في المظهر في نحو: " رأيْتُ الزيدين " و " مررتُ بالزيدين " لاستوائهما في المضمر نحو: " رأيتكَ ومررتُ بكَ " ، وإنما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمِل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريًا من الإعراب ، وإذا عَرِى منه جــاز أن يــأتي منصوبة بلفظ مجرورة ، ، وليس لذلك المظهر ، لأنَّ باب الإظهار أنْ يكون موسومًا بالإعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية ، وإن كــان المظهر هو الأصل[1]، إذ كان المراعَى هنا أمرًا غير الفرعيــة والأصــلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء وإذا تأملت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنمــا حملت فرعًا على أصل لا أصلًا على فرع ،ألا ترى أنَّ المضمر أصل في عدم الإعراب فحُمل المظهر عليه لأنَّه فرع في البناء ،كما حُمل المظهــر علــى المضمر في باب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل فــي مشــابهته للتنوين ، والمظهر فرع عليه في ذلك ، لأنَّه إنما هو متأصل في الإعراب لا

(١) الخصائص ج٢ ، ص٣٥٧

في البناء وتعقيبنا على ذلك أن المساواة بين النصب والجر في علامات الإعراب والبناء حيث كانت العلامة بينهما حرف الإعراب " الياء " في النصب والجر النائبة عن حركة الإعراب " الفتحة والكسرة " ، فجرى اتفاقي مع قولهم أن المراعى هنا الإعراب والبناء وليس الأصولية والفرعية فقط .

هكذا رأينا تتبع النحويين لمسألة الأصول والفروع في موضوعات النحو العربي، فتناولوا كذلك تشبيه الأصل بالفرع ومن تشبيه الأصل بالفرع: شبه النحاة الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الأصل فسيبويه أجاز في القول " هذا الحسن الوجهِ " ، أنْ يكون الجر في الوجه من موضعين : أحدهما " الإضافة " والآخر تشبيهه بالضارب الرجل ؛ فنراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ،ونجد أمثلة ذلك كثيرة نحو: " يشكرُ " فعل مضارع و " يشكرُ " اسم قبيلة . قالوا أما الضارب ابن يعيش : " مررت بزيدٍ الحسن الوجه وبهند الجائلة الوشاح وهما الضاربان زيد وهم الضاربون زيد ، ولا نقول الضارب زيد لأنّك لا تفيد فيه خفة الإضافة كما أفدتها في المثنى والمجموع، وقد أجازه الفراء وأما الضارب الرجل فمشبه بالحسن الوجه "[١]

وكذلك شبهوا الوقف في نحو: وقوله: " ومن يتق فإن الله معه "، فقد أجرى وأجروا اللازم ، مجرى غير اللازم في قوله تعالى: (أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ)(٢) فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف أصلًا وهو كثير ، وشبهت

(١) شرح المفصل ج٢، ص١٢٢
(٢) سورة القيامة ، الآية ٤٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الياء بالألف في قوله: (كأنَّيِ أيديهِنْ بالقاعِ القرق) وحملت الألف على الياء في قوله[١]

فإذا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلّقِ وَلاَ تَرَضّاهَا وَلاَ تَمَلّقِ. وَاعْمِدْ

وهذه الدراسة في حمل الأصول على الفروع وتشبيه الأصل بالفرع على سبيل المثال لا الحصر فلا نستطيع أنْ نحصي قول العلماء فيه ، فيحتاج إلى دراسة مفصلة تتناول هذا الشأن فقط فهو من العلوم التي لها أصالة في أذهانهم .

(١) ورد في الأشباه والنظائر ج١، ص٢٤١

المبحث الثالث

الأصول المنصرف عنها إلي الفروع وما ورد محال منها وشاذً

بعد الاطلاع على قدرٍ من أقوال العلماء النحويين وما ورد في كتبهم وجدنا أن هناك عبارات استعملت عندهم على أوجهٍ بها شذوذ و ومخالفة للأصول المعروفة ، لم تتعلق بالنواحي الإعرابية فحسب أو الترتيب المنهجي، بل يتعلق بعضها بالشذوذ قي التراكيب ومنه ، كقولك: " العَالمُ قديمُ " فهذا وإن صحَّ في الإعراب وكان إعرابه مستقيمًا إلا أنه كذِب فهذا يحتاج إلى تصحيح ليس من جهة إعراب وإنما من جهة تصحيح صدق الكلام(١) ، فالعرب كما تراعي المعاني كذلك تراعي الألفاظ وهي كثيرة هذا على سبيل المثال والأصول المنصرف عنها إلي الفروع على ضربين:

الأول : إذا احتيج له يجوز أن يُراجع ، والأخر لا يمكن مراجعته لانصراف العرب عنه و تركهم استعماله .ومثال النوع الأول إظهار التضعيف نحو: " كلحَحتْ عينه " و " ضبب البلد " و " ألل السقاء " ومثاله قول : الحمدُ للهِ العَلِيّ الأَجْلَلِ

النوع الثاني : فهو مالا يراجع من الأصول عند الضرورة كالثلاثي المعتل العين " قال وباع وخاف " ، لا يراجع أصله مطلقًا.

الدليل على ذلك أنَّه لم يأت عنه في نثر ولا نظم شيء منه مصححًا كنحو " قوم وبيع وخوف "

وأيضًا مضارعه نحو : " يقوم ويبيع " ، وأيضًا لو جاء فعل مما لامه " ياء " متصرفًا يلزمهم أن يقولوا: " رموت ارمو يرموان وهن يرمون " ، ونحو ذلك ، فيكثر بالتالي قلب " الياء " واوًا من نحو: " رميت " وهي أثقل

(١) الأمالي النحوية ج٣، ص٨٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

من " الياء " فأما قولهم : " رموا الرجلَ " ، فإنَّه لا يتصرف فلا يفارق موضعه هذا، كما لا يتصرف " نعم و بئس " ، فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وأمنهم تعدِّيه إلي غيره .

ومما لا يراجع فيه أيضًا باب(افتعل) في حالة إن كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء فإن تاءه تقلب " طاء " نحو : اصطبر واضطرب واطرد واظَّلم وكذلك إذا كانت دالًا أو ذالًا أو زايًا فإن تاءه تبدل دالًا نحو: " ادلج وادكر وازدان " ، ولا يجوز خروج هذه " التاء " على أصلها

والدليل عليه أننا لانجده في نظم ولا نثر ، وقد حكي بعض العلماء إنَّه لا يجوز كما جاء فيما حكاه خلف من قول بعضهم : (التقطت النوى واستقطته واضتقطته " وشأنه يجوز أن تكون الضاد بدلًا من اللام في التقطته فيترك إبدال التاء طاء مع " الضاد " ، ليكون إيذانًا بأنها بدل من اللام أو السين فتصح التاء مع الضاد كما صحت مع الضاد بدلًا منه كقول الشاعر

لَّما رأَى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ مَالَ إلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

والشاهد فيه : إبدال لام الطجع من الضاد وأقر الطاء بحالها مع اللام ليكون ذلك دليلًا على إنها بدل من الضاد[١]

ومما لا يراجع من الأصول أيضًا امتناعهم من تصحيح " الواو الساكنة " بعد الكسر ، ومن تصحيح " الياء الساكنة " بعد الضمة ، فأما ما ورد عن قراءة أبي عمرو في ترك الهمزة في " يَا صَالِحُ ائْتِنَا " من قوله تعالى : (فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِرَبِّهِمْ وَقَالُوا يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ

(١) الأشباه والنظائر ج١،ص٣٤٧

مِنَ الْمُرْسَلِين) [١]، بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليه أن يقول : " يا غلام أوجل " ، والفرق بينهما أن صحة " الياء " في صالح أتينا بعد الضمة له نظير ، وهو قولهم : " قيل وبيع " فحمل المنفصل على المتصل وليس في كلامهم " واوًا " ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز قياسًا عليها " يا غلام أوجل " ،

وهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع وهو على سبيل المثال لا الحصر لأنَّه كثير[٢].ما ورد من المستحيل ، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول تحدث النحويون فيه عن كيفية إنشاء الفروع الكاذبة عن الأصول الفاسدة وهو يأتي على موضعين :

الأول: ذكر استقامة المعنى من استحالته والثاني: الاستطالة على اللَّفظ بتحريفه والتلاعب به ، ليكون ذلك مَدْرجة للفكر وأمثلة ذلك :

من المحال أن تنقض أول الكلام بآخره مثل: " قمتُ غدًا ، وسأقومٌ " أمس ونحو هذا، فإذا قلنا : فقد تقولُ ، إن قمتَ غدا قمتُ معك ، ونقول لم نقم أمس ، ونقول أعزَك الله وأطال بقاءك ، فتفسيره أتى بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال ، و قال أبو بكر فيما سبق : (كان حُكم الأفعال أنْ تأتي كلها بلفظ واحد ، لأنها لمعنى واحد غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مُثُلُها ليكون ذلك دليل على المراد فيها).قال فإن أمن اللبس وجب لدخول " لم " ما لولا هي لم يجز ، ولأنَّ المضارع أسبق من الماضي فإذا نفى الأصل كان الفرع أشد انتفاءً

(١) /سورة الأعراف، الآية / ٧٧
(٢) / الأشباه والنظائر ج١، ص٣٥٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن المحال أيضا حديث الشرط في نحو " إن قمْتَ قمتُ " جيء فيه بلفظ الماضي الواجب ؛تحقيقًا للأمر وتثبيتا له ،كما أن الماضي واجب ثابت لا محال ، واستشهد النحويون بنماذج شعرية على ما ورد من المحال من ذلك : أوديتُ إن لم تحب حَبو المعتنِك

جاء به بلفظ الواجب ، لمكان حرف الشرط الذي معه أي إن هذا كذا لاشك فيه ، فالله الله " في أمري " ، يؤكد بذلك على حكم في قوله :

يا حكم الوارث عن عبد الملك ** أوديتُ إن لم تحب حَبو المعتنك

أي إن لم تدركني هلكت الساعة غير شك – يريد الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان ، والمعتنك " البعير " ،هكذا يريد فلأجله ما جاء اللفظ الواجب الواقع غير المرتاب فيه ولا مشكوك في وقوعه. أما ماورد في قوله تعالى (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِين)[١] ، وقوله : (كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ)[٢] ، محمول على المعنى دون اللفظ ، فكأنه إنما حمل عليه هنا لأن ّ فيه غير مضافة ،فلما لم تضف إلي جماعة عُوِّض من ذلك من ذكر الجماعة في الخبر ، ألا ترى أنه لو قال : وكل له قانت لم يكن فيه لفظ الجمع له ولما قال (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً)[٣]جاء بلفظ الجماعة منها إليها ، فاستغنى بهذا اللفظ عن ذكر الجماعة في الخبر ، ما ورد ذكره عن استحالة المعنى،أماعن صحة قياس الفروع على فساد الأصول من أمثلته التي استتشهد بها النحويون: " لو كانت " الأسكُفَة " مشتقة من اسْتكفَّ الشيء – على ما قال وذهب إليه أحمد بن يحيى لكانت اسْتفُعله – ولو كان استكَف مشتقًا من الأسكفة لكان اللفظ

(١) سورة النمل من الآية ٨٧
(٢) سورة البقرة من الآية ١١٦
(٣) سورة مريم الآية ٩٥

على " افتعلَّ " بالتشديد وعلى الأصل افتعلل ، لأنَّ أصله على الحقيقة اسْتكفف[١] .

ومن الألفاظ التي وقع بها الشذوذ والخروج عن الأصل : لفظ " جوارِ " رفعاً وجرًا مثلها مثل قاضِ هذه هي اللغة الفصيحة في الجر ، الرفع والنصب لو يجيء إلاَّ على لغة واحدة ، وإما حال الجر فاللغة الفصيحة " مررت بجوارٍ " والشاذة " مررت بجواري " وهي رديئة وقد وقع بها خلاف قال سيبويه التنوين بها للعوض وليس للصرف ، وقال المبرد منصرف بسبب فقدان المانع للصرف فالتنوين للصرف[٢]

وترجح الباحثة قول سيبويه بأن التنوين عوضًا عن الياء ومن المماثلة أن نعوض بالحركة التي تشبه الحرف.

ومما ورد شاذًا ومخالفًا للقياس عند العرب ما جاء في باب التعجب أنه لا يتعجب من صفاته تعالى فلا يقال ما أعلم الله لأنَّها لا تقبل الزيادة وشذ قولهم ما أعظم الله وما أقدره [٣]، وفي معنى ذلك تحليلاً أورده بعض العلماء النحويين نذكره لنرى اختلافهم فيه.

" ما أعظمه " نقله الشيخ يحي بن عقيل والسيوطي عن ابن حيان ،ثم قال السيوطي والمختار وفاقًا للسبكي وابن السراج وابن الأنباري " جوازه " ومعنى ما أعظمه أنه في غاية العظمة والقصد الثناء عليه بذلك[٤].

---

(١) الخصائص ،ج٣، ص٤٣٩

(٢) الأمالي النحوية ج٣، ص٩٤

(٣) حاشية الصبان ج٣/ص١٣

(٤) السابق ج٣، ص١٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فنرى من خلال أقوالهم إن هذه العبارة لا يقاس عليها كدلالة على الصفة لأنَّ الله تعالى عظيم لا يحتاج لمن يجعله عظيمًا ، والقياس والجواز على وجهة الإخبار بأنه تعالى عظيم وقدير .

للعلماء تفصيلات كثيرة في الموضوعات النحوية التي تحفظ ولا يقاس عليها ومن ضمنها أيضًا الجموع التي ترد شاذَّة فتحفظ ولا يقاس عليها ومنها ما ورد عن ابن يعيش: " قد شذَّ من ذلك أشياء فجاءت مكسرة وذلك يحفظ ولا يقاس عليه منه قولهم: عوار " عواوير " للجبان أجروه مجرى الأسماء لأنهم لا يقولون للمرأة عوارة لأنَّ الشجاعة والجبن من أوصاف الرجال لحضورهم في الحرب ، وكذلك قالوا: ميمون وميامين ومكسور ومكاسير كل ذلك على التشبيه بالاسم وهو شاذ.

ولأصالة هذا العلم في نفوس العرب قد استشهدوا له بشواهد من الشعر العربي ، فنجدهم في جمع " عواوير " يمثله قول الأعشى ميمون [(١)]:

غَبْرَ ميلٍ ولا عَوَاوِيرَ في الهَجْا ولاعُزَّل ولا أكفْال

فشذت هذه الجموع لأنَّها جاءت مكسرة أي متغيرة عن الجمع الصحيح، فتحفظ ولا يقاس عليها .

هذه الدراسة مجالها واسع لأنَّ الأصول النحوية تشمل جميع أبواب النحو، وفروعها التي تحمل عليها أكثر ، فنجد أن للأصل الواحد فروع متفرعة كثيرة كأصولية الفاعل وفروعه، والفعل وما يحمل عليه وهو نفسه فرع محمول على الاسم. ثم أصولية الإعراب، وماله من قوة على البناء ، والجموع بأنواعها، ثم التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر وما ينصرف وما لا ينصرف لذلك هي على سبيل المثال لا الحصر، لأنَّ المجال لا يسع لذلك جميعه.

---

(١) شرح المفصل ،ج٥، ص٦٧

النتائج والتوصيات

وبعد التصفح في كتب النحو، وعرض آراء بعض العلماء في مسألة الأصول والفروع ، وبعد الدراسة والجمع والتحليل ما استطعت في ذلك ، ولاعتبار موضوع الأصول والفروع من موضوعات النحو التي توسع النحويون والصرفيون في الحديث عنها ، لوضع القواعد النحوية ، استخلصت من دراستي النتائج الآتية :

١/إن النحويين أبرزوا رتب الأصول التي يُحمل عليها الفروع لتكون مفردات موضوعات النحو على منهجية واضحة فيما يستحق التقديم والتأخير من الأسماء والأفعال والحروف .

٢/ إنَّ الفرع ينحط عن رتبة الأصل فإذا دعت الحاجة إلى استعماله ،كما ورد في إضافة العدد إلى المميز لأنَّه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبه نستخلص في هذه الحالة المساواة بين الفرع والأصل ويدخل في دائرة المحال .

٣/ حرص النحويون على الاستشهاد على الأصولية والفرعية بآيات الذكر الحكيم، كما ورد في قوله تعالى ((فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِين)

ومن التوصيات :

١/ أنْ يقدم الباحثون دراسة عن إحدى الأصول تناولاً اصطلاحيًا حديثًا ، فإنَّ هذه الدراسة والدراسات السابقة تناولت نظرية الأصل والفرع ، ترتيبًا ، أو تطبيقًا لبيان الأثر في بعض الموضوعات النحوية الأخرى كالتضمين ، ولم أجد دراسة كمصطلح من المصطلحات وتحليلها.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢/ الاستفاضة في الدراسة عن الأصول المرفوضة لأنها تعد ضمن الأصول لكنها أصول ميتة.

والله رب العالمين الذي أخذ بيدي وسهل أمري إلى أنْ تمت هذه الدراسة راجية من الله أنْ تنال الرضى والفائدة عند الباحثين والدارسين في هذا المجال.

فهرس المصادر والمراجع

١/ التعليقة على كتاب سيبويه لأبي الحسن (أحمد ابن عبد الغفار الفارسي)، جامعة الملك سعود،ط١ سنة١٤١٦-.١٩٩٦

٢/ شرح ابن عقيل ، " بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري " ، على ألفية ابن مالك

٣/ لسان العرب لابن منظور أبي الفضل (جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور –الإفريقي المِصري)- المجَلَّد الأول ، دار صادر للطباعة والنشر بيروت- لبنان ،ط١ سنة ٢٠٠٠م

٤/ المزهر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي ، (جلال الدين السيوطي) شرحه /محمد جار المولى بك ومحمد أبو الفضل ، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية ص- بيروت

٥/ البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن ربيع ، (عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي ٥٩٩-٦٨٨) ، تحقيق ودراسة د. عيَّاد بن عيد الثبيتي – دار الغرب ، ط١ سنة ١٤٠٧- ١٩٨٦م

٦/ التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء (عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين) ت/د.عبد الرحمن سليمان ، مكتبة العبيكة ، ط١ .١٤٢١

٧/ منير الدياجي في تفسير الأحاجي، الإمام أبي الحسن (علم الدين علي بن عبد الصمد السخاوى)، تحقيق/د.أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثى مطبعة المعاني – بغداد ،ط١سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٨/ شرح الجمل الزجاجي ،لابن عصفور الاشبيلي، ،أبو الحسن (علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد النحوي الحضرمي الأشبيلي، ٥٩٧-٦٦٩) الشرح الكبير، تحقيق/ د. صاحب أبو جناح

٩/ الكتاب ، لسيبويه ،أبي بشر " عمرو بن عثمان بن قمبر) وفاته على أرجح الأقوال عام ١٨٠ هـ ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ،ط١،سنة ١٤١١-١٩٩١م ج

١٠/ كتاب البيان في شرح اللُّمع لابن جني أبو الفتح ،(عثمان بن جني) ، دراسة وتحقيق/د. علاء الدين حمويه ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط١سنة١٤٢٣ه- ٢٠٠٢م.

١١/الخصائص لابن جني (عثمان بن قمبر)، تحقيق / محمد علي النجار ، الأستاذ بكلية اللغة العربية.ط.٢

١٢/ الأمالي النحوية، أمالي القران الكريم ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب سنة٥٧٠- ٤٦٤ " ، تحقيق هادي حسن حمودى ، مكتبة عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٥م.

١٣/ الأشباه والنظائر في النحو، أبو الفضل " عبد الرحمن بن كمال أبو بكر جلال الدين السيوطي " راجعه وقدم له د. فايز ترحيني ، المجلَّد الأول ، دار الكتاب العربي.

١٤/ حاشية الصبان، " محمد بن على الصبان " على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك ، المجلد الثاني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت

١٥/التبيان في علم البيان المُطلِع على إعجاز القران لأبن الزملكاني " كمال الدين بن الزملكاني سنة ٦٥١ " ، تحقيق/د.أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثى مطبعة المعاني – بغداد ،ط١سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م
١٦/ الأصول في النحو لأبي بكر " محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى ستة ٣١٦هـ " ت/ د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة.
١٧/ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، تأليف (محمد الطنطاوي) ، تحقيق/ الأستاذ والدكتور / أبي محمد عبد الرحمن بن عمر بن إسماعيل / جامعة أم القرى ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي
١٨/ شرح المفصل ، ابن يعيش " موفق الدين بن على بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ ،م١ ، عالم الكتب ببيروت
١٩/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، إشراف د. أميل بديع يعقوب ، م١ ،دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان
٢٠/ المقتضب لأبي العباس " محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ " ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه ، عالم الكتب

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٣٨٥٩
٢.	Abstract	٣٨٦٠
٣.	المقدمة	٣٨٦١
٤.	التمهيد	٣٨٦٥
٥.	المبحث الأول : رتب الأصول والفروع في الأسماء والأفعال والحروف	٣٨٦٧
٦.	المبحث الثاني : مراعاة النحويين الأصول وإهمالهم الفروع	٣٨٧٩
٧.	المبحث الثالث : الأصول المنصرف عنها إلى الفروع ومال ورد محال منها وشاذاً	٣٨٩١
٨.	النتائج والتوصيات	٣٨٩٧
٩.	المصادر والمراجع	٣٨٩٩
١٠.	فهرس الموضوعات	٣٩٠٢

تم بحمد الله